

الديمقراطية والمواطنة والتعددية في بلدان ما بعد الثورة

محمد طيفوري

باحث مغربي



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

تقديم:

عاشت المنطقة العربية على مدار القرن العشرين تجارب عديدة ومتنوعة تصارعت وتجادبت السياسة والاجتماع والعمل الثوري والانقلابات، وهذه التيارات في العموم لم تخرج عن إطار المشاريع الثلاثة المعروفة: المشروع الإسلامي الحركي والمشروع القومي العربي والمشروع اليساري الاشتراكي.

وكل هذه المشاريع كانت وبدرجات متفاوتة تاريخا طويلا لمختلف أنماط الاستبداد والفتن والتطرف في ثقافتنا، وكشفت على أن استبدال مستبد بآخر هو ديدننا منذ قرون؛ وهو ما عبرت عنه - من جديد - بعض الأصوات مع بداية هذه الثورات، خاصة بعد انتهاء المرحلة الزاهية منها والحافلة بالإنجازات، وبروز بعض القضايا المعقدة في هذا البلد أو ذلك.

لكن يمكن القول وبالإجمال، إن هذه الثورات قد خلقت موجة من التفاؤل ودفعت الشارع العربي إلى المشاركة، وحدث مع تلك المشاركة شيء غير مسبوق، وهو أن الثورات السابقة كانت تقوم بها الأحزاب أو الجيوش، أما هذه فقد قادتها الشعوب من دون قيادة حزبية تقليدية، وبدون نسق أيديولوجي مسبق يعبئها ويحفزها، وكان دافع إرادة التغيير هو الأساس الذي انتظم فعلها السياسي والثوري، وجاءت بدافع الخلاص من حالة الجمود والركود وتأسيس دولة الحق والقانون قوامها التعددية والمواطنة والديمقراطية.

فهل نجحت مكونات الحراك الشعبي في إعادة إنتاج روح الديمقراطية وجوهرها الحقيقي؟ وهل حقيقة ما نعيشه في العالم العربي نوع من الانتقال إلى وضع جديد يضمن تعددية الآراء والمواقف؟ وهل كانت إنجازات عملية التغيير بمستوى طموحات الفرد بشكل يضمن حريته ويحقق به مواطنة كاملة غير منقوصة؟

ربما كان الجواب عن هذه الأسئلة سهلا وفي المتناول لو أن كل القوى الثورية هي التي تولت مقاليد الحكم في هذه الدول؛ وبما أن الأمر ليس كذلك، فلا بد من إعادة صياغة تلك الأسئلة على ضوء المشهد المصري والتونسي الذي تسيره أحزاب الإسلام السياسي، والمشهد الليبي واليمني الذي يعرف حالة اللادولة تسيطر فيها جماعات أصولية.

ليكون خالص التركيب بين هذه المعطيات هو إشكالية مفادها، أي آفاق للديمقراطية والمواطنة والتعددية في ظل سيطرة الإسلام السياسي؟ وهل صحيح أن الإسلام السياسي يبدو ممرا إجباريا للتحويلات الديمقراطية الجارية في العالم العربي؟ وهل صحيح أيضا أن القمع والاستبداد في الأنظمة السابقة ترك الجامع في مواجهة القصر؟ ثم أليس ما نعيشه هذه الدول سوى بؤر عن ميلاد دولة دينية واستعادة لتجارب سابقة كإيران والسودان وأفغانستان؟

هذه الإشكالية بتفرعاتها الجزئية، سوف تكون محط التفصيل على مدار المحاور الثلاث طي هذه الدراسة وفق الشكل التالي:

المحور الأول: خطاب التعددية في مقابل خطاب الإقصاء

المحور الثاني: سؤال المواطنة في دول ما بعد الثورة

المحور الثالث: واقع وآفاق ديمقراطية ما بعد الثورة

المحور الأول: خطاب التعددية مقابل خطاب الإقصاء

تمر بعض الأقطار العربية من مرحلة مفصلية ستشكل محطة تاريخية كبرى، تعلن عن نهاية وأقول الاستبداد وانكسار الأفق المسدود بعد عقود من الزمن، وبداية حقبة جديدة في مسار هذه الدول؛ وبقدر ما كشفت هذه الثورات عن ارتفاع الوعي لدى الشارع العربي، وتكسير جدار الخوف لدى المواطن العربي، بقدر ما انكشفت في المقابل أمراض وتراكمات عقود من القهر والاستبداد والطغيان.

خلف الاستبداد العربي مجتمعات استبطنت الإذلال، وقبلت هدر الكرامة واعتادت الحجر والمنع. فمع إطلاق شرارة الثورة، تفجرت كل المكبوتات وتكسرت حواجز الصمت، ورافق كل هذا تفجر على مستوى الخلافات بين الفئات والأحزاب والجماعات المحركة للثورة، والتي شكلت "نحن جماعية" في مواجهة الاستبداد، وبسقوطه تفرقت إلى "أناوات فردية" [من الأنا] تكشف الفوارق والاختلافات التي تستبطنها المجتمعات العربية.

تنضاف هذه الفوارق الجديدة التي برزت بعد نجاح الثورات إلى تلك القائمة في الأصل داخل كل مجتمع عربي على حدة؛ ليصير المشهد تعدديا بشكل جعل التعددية التي كانت في ظل الأنظمة البائدة مجرد تعددية زائفة، وهذا ما أعاد إلى الواجهة، واجهة النقاش، سؤال التعددية كجزء من النقاش العام حول الديمقراطية.

لنتساءل، هل فعلا ما عشناه من ثورات يبنى بتوافر وعي جماعي، يمتلك ما يلزم من مؤهلات تدبير التعددية والاختلاف؟ وما مدى قدرة هذا الفاعل الجديد "المثقف الجماعي الجديد" - الذي كسر ثنائية النخبة / الجماهير، لأن إنتاجه شوارعي مفتوح على الجموع المنخرطة في الفعل الجماهيري - على استيعاب تعدديتها (طائفية، عرقية، قبلية، مذهبية، سياسية، فكرية،...)؟ ثم ألا يخشى أن تتحول هذه التعددية إلى معرقل لأي تقدم في مسار الديمقراطية والتحديث، خاصة وأنها تتسم بطابعها النوعي دينية (أقباط)، مذهبية (سنة، شيعة، علوي)، عرقية (أكراد، أمازيغ)، سياسية (إسلامية، يسارية، ليبرالية)... وغيرها مما يعيق التحول الديمقراطي؟

أولاً: واقع التعددية في المجتمعات العربية

تعد المجتمعات العربية، عبر الوطن العربي كله، من أكثر مجتمعات العالم اتصافا بالتعددية الكبيرة التي حفرها التاريخ والجغرافيا وتطورات السياسة. وتمتد تلك التعددية عبر الأديان والمذاهب والأعراق والثقافات واللغات، والتجاذبات المنهكة بين الماضي والحاضر وبين التقلد والتحديث. ولا ينطبق هذا الأمر على الوطن العربي فقط، وإنما ينطبق أيضا على الكثير من أقطار العالم.

إن ميزة النقاش حول موضوع التعددية في العالم العربي هو تباين المقاربة والتناول بحسب مجال التعددية مدار الحديث، فالتعددية على المستوى السياسي (إسلامي، ليبرالي، يساري، قومي،...) صارت أمراً عادياً، يحكمه منطق الصراع السياسي بين مختلف الفرقاء وأجنداتهم.

لكن التعددية على مستوى الديني أو اللغوي تطرح أكثر من إشكال؛ حيث تصير متلازمة ومفهوم الأقليات أو الإثنيات. ولا شك أن استحضار مفاهيم من هذا القبيل بحمولتها السلبية يزيد من تعميق الهوة بين مكونات نسيج المجتمعات العربية، ويكرس مواطنة متدرجة بين أفراد الوطن الواحد، وفي هذا عودة إلى أساليب الأنظمة الاستبدادية التي كانت من أبرز آليات اشتغالها منطق "فرق تسد"، لضمان السيطرة والاستحواذ (مصر: الأقباط / الإسلاميين) واليمن (الحوثيين / القاعدة) وسوريا (السنة / العلويين).

علاوة على ذلك، فالثورات لم يقدها فصيل أو تيار دون آخر، بل كانت مثالا حيا على التعددية المتجذرة في المجتمعات العربية، ولنا في ما جرى بميادين وساحات التغيير أبرز دليل؛ ففي مصر نستحضر رمزية صلاة الجمعة و قداس المسحيين جنبا إلى جنب في ميدان التحرير، وفي اليمن شكلت الفتنة القبلية والتنازع العرقي أساسا لوحدة وهوية جامعة بين الرجال والنساء، وفي سوريا البلد القومي العربي خرجت جمعة آزادي (حرية).³

هذا، وكانت لحظات الحسم والتقرير جماعية تعددية، فتقديم المقترحات والتداول حولها وأجرائها العلمية تتم في الميادين والساحات بشكل تعددي يحترم الكل، بل صرنا نتحدث عن إنتاج شوارع مفتوح على الجموع المنخرطة في الفعل الجماهيري.

إن التطورات التي تشهدها بلدان ما بعد الثورة، تفرض إعادة طرح سؤال واقع التعددية ليس بمنظور ما قبل الثورة أو أثناءها، بل بمنظور ما بعد الثورة على اعتبار أن القضاء على المواطنة المنقوصة، وتحصيل المواطنة الكاملة مطمح من مطامح هذه الأقليات التي شاركت في الثورة.

فلا شك أن طمس التعددية أو إقرار تعددية ملغومة ترفض المخالف، سوف يسهم في إنكفاء وإدامة العصبية الدينية والمذهبية والإثنية في العالم العربي؛ مما سيحول دون القدرة على بناء دولة عربية حديثة حاضنة لجميع مواطنيها، وهي في الوقت ذاته تعبير حقيقي عن كل مكوناتها وتعبيراتها.⁴

³ - محمد طيفوري: "إيمان الثورة.. في انتظار الحرية"، جريدة العرب القطري، عدد 8840 بتاريخ 25 غشت 2012، ص 18

⁴ - محمد محفوظ: "ربيع العرب"، الانتشار العربي ببيروت، الطبعة الأولى، 2012، ص 166

إن السؤال الظرفي هو، بأي الطرق سوف يتمكن العالم العربي من إخراج مفهوم الأقليات، من عنوان لمشكلة أو أزمة إلى عنوان حضاري لاحترام التعددية بكل أشكالها في الجسم العربي، بعيدا عن خيارات النذب والإقصاء والشعور بالتهميش والمظلومية؟

ثانيا: آفاق التعددية بعد الثورة

إن النظام الديمقراطي غاية ومطمح كل الشعوب الثائرة في الوطن العربي، فلا نظام سياسي بديل، يمكن أن يستجيب لتطلعات الشعوب في تغيير واقعها وتحقيق طموحاتها.

ويعد مبدأ التعددية أساس النظام الديمقراطي القادر على استيعاب مختلف أطياف ومكونات المجتمع الواحد، على أساس المواطنة بعيدا عن التمييز بسبب الدين أو المذهب أو العرق أو اللغة أو اللون أو الجنس أو غيرها من التصنيفات، التي تختصر الفرد في زاوية ضيقة وتلغي بذلك إنسانية الإنسان.

ويلزم أن نشير هنا ملاحظة جوهرية، ننطلق منها للحديث عن آفاق التعددية تخص ظهور "تعددية ملغومة"، كشفت عنها بعض الوقائع والأحداث في هذا البلد أو ذلك؛ وهذا معطى يجب التحذير منه على اعتبار أنه يشكل مصدر تهديد لمستقبل هذه الثورات التي أقيمت في دول ما يزال سؤال شرعية الدولة يطرح فيها بالحاج.⁵

في ظل هذه المحاذير، يجب على "الأقليات" من جهتها أن تتجاوز أزمته الداخلية، المرتبطة بطبيعة فكرها السياسي المحافظ - وقد بدأت بوادر هذا التجاوز تظهر إبان الثورة -، والانخراط في مشروع الإصلاح، والتفاعل الخلاق مع قضايا التغيير السياسي. تفرض هذه المرحلة على الأقليات والإثنيات أن ترتفع من دوائرها التقليدية وكياناتها الذاتية إلى مستوى المواطنة الجامعة⁶، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال:

- الانخراط في مشروعات سياسية وفكرية عابرة للمكونات التقليدية، ومتجاوزة للانتماءات الطبيعية، والمساهمة في بناء كتل وطنية تطالب بتحقيق أهداف الثورة وحمايتها.

- الانعتاق من رقبة الانكفاء والانزواء، وكسر حواجز الانطواء، والتفاعل الكامل مع شركاء الوطن على أساس مواطناتي.

⁵ - باستثناء دولتي مصر وتونس فباقي الدول التي شهدت ثورات ما يزال سؤال شرعية الدولة محط نقاش كبير، سواء في اليمن (دولة قبلية) ليبيا (دولة عشائرية)، سوريا (دولة طائفية). للمزيد حول الموضوع ينظر عبد الله العروي: "عوائق التحديث" منشورات اتحاد كتاب المغرب الرباط، طبعة 2006، وعبد الاله بلقزيز: "الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر"، الشبكة العربية للأبحاث والنشر بيروت، طبعة 2008

⁶ - محمد محفوظ: م س، ص 165

- بناء العلاقات ونظام الحقوق والواجبات على أساس المواطنة المتساوية مع الاحترام التام لخصوصيات المواطنين الدينية والمذهبية واللغوية والعرقية.

إن الشعوب العربية كسرت جدار الخوف، واستطاعت الانخراط في مرحلة جديدة تفرض تحديات كبرى، لا بد من تجاوزها لدخول المدنية من بابها الواسع. وسؤال التعددية أحد أبرز هذه التحديات التي يجب أن يطرح فيها نقاش عام حقيقي بعيداً عن المزايدات، نقول هذا مستحضرين خطابات النزعة الأصولية التي تبحث عن دين يتحكم في نطاق الثقافات الإنسانية والأنظمة الاجتماعية، وهو ما لا يتحقق إلا في العالم المجرد⁷. مع التذكير في ذات السياق بعض النماذج من التعددية الهوياتية الملعومة التي تعرفها بعض الدول العربية مثل العراق ولبنان.

وختاماً، نؤكد أن موضوع التعددية في بلاد العرب موضوع إشكالي، بسبب مآسي التاريخ وممارسات قرون من الاستبداد، وتخلف مفعج في الفكر السياسي، يستدعي طرح شعارات أخرى بنفس القوة والانتشار التي يطرح بها شعار الديمقراطية. وفي قلب تلك الشعارات وعلى رأس قائمتها شعار المواطنة.

⁷ هذا ما حاول الباحث الفرنسي أليفيه روا أن يناقشه في كتابه الأخير المترجم إلى العربية باسم الجهل المقدس. لمزيد من التفاصيل ينظر أليفيه روا: "الجهل المقدس"، ترجمة صالح الأشمر، دار الساقي بيروت، الطبعة الأولى، 2012

المحور الثاني: سؤال المواطنة في دول ما بعد الثورة

إن استقرار الدول يتحقق ببناء دولة المواطنة، لأنه لا يكفي أن يقال بأن المواطنة هي تحصيل حاصل في الديمقراطية، إذ من الممكن أن توجد كل المظاهر التنظيمية للديمقراطية ومع ذلك تغيب ممارسات المواطنة. هذا ويعد بناء دولة المواطنة عنواناً عريضاً لانتصار الثورة وسبيلاً لاستقرار الأوضاع، غير أن الوصول إلى تحقيق هذه الإنجاز تعترضه بعض العوائق، أبرزها هيمنة تيارات أصولية ترفض قبول الآخر أو تقبله جزئياً حسب المصلحة، مما يؤثر على التأسيس لخطاب مواطناتي حقيقي.

قبل التفصيل في معوقات التأسيس لمواطنة حقيقية في دول ما بعد الثورة قادرة على استيعاب كل أطياف المجتمع، لا بد من التوقف عن دلالات مفهوم المواطنة والبحث في أصوله.

أولاً: في ماهية المواطنة وأصولها

صار مبدأ المواطنة في القرن العشرين على الخصوص أساس قيام الدول واستمرارها، ويقوم على خمسة أسس، هي: الحرية، والمساواة، والحق في ممارسة الحريات الأساسية، والمشاركة في السلطة، وحكم القانون.⁸ وللمواطنة تجلياتها المجتمعية المتمثلة في ثلاثة أوجه من العلاقات:

- علاقة المواطن بالوطن في حدوده الجغرافية وتراثه التاريخي، وينتج عنها انتماء المواطن لوطنه، ومن ثم اكتسابه الثقافة السياسية الوطنية.

- علاقة المواطن بالمواطنين الذين يعيش معهم، وينتج عنها إبراز حق الشعب الذي هو - في المقاييس الديمقراطية العصرية - صاحب السيادة والحكم.

- علاقة المواطن بالدولة التي تسهر على شؤونه العامة، وتعترف بحقوقه ضمن دائرة القانون.

إن المواطنة في شكلها الأكثر اكتمالاً في الفلسفة السياسية المعاصرة هي الانتماء إلى الوطن، انتماء يتمتع المواطن فيه بعضوية كاملة الأهلية على نحو يتساوى فيه مع الآخرين، الذين يعيشون في الوطن نفسه مساواة كاملة في الحقوق والواجبات وأمام القانون، دون تمييز بينهم على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الطائفة أو

⁸ - سامح فوزي: "المواطنة"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008، ص 34

الفكر أو الانتماء السياسي⁹. ويحترم كل المواطنين بعضهم بعضاً، ويقبلون بعضهم رغم التنوع والاختلاف بينهم.

وتمة توازن بين الحقوق والواجبات، فالمواطنة ليست حقوقاً فقط، بل واجبات أيضاً. إذا كانت المواطنة تعطي المواطن حقوق المواطنة (الحقوق المدنية، الحقوق السياسية، الحقوق الاجتماعية، الحقوق القانونية...)،¹⁰ فإنها في المقابل تضع على عاتقه مجموعة من الواجبات القانونية والالتزامات المعنوية ومسؤوليات المواطنة، كما تفرض عليه الولاء للوطن.

تطور مفهوم المواطنة في التجربة الأوروبية وفق تسلسل بدأ فيه بالقانوني ثم السياسي ثم الاجتماعي؛ ونعني بذلك أن المواطن حصل أولاً على المساواة القانونية، وضمانات المحاكمة العادلة، ثم اتجه للحصول على الحق في المشاركة السياسية، وأخيراً أخذ مفهوم المواطنة أبعاداً اجتماعية في ظل سيادة دولة الرفاه¹¹.

أما في الوطن العربي، فقد بقي مفهوم المواطنة طيلة عقود من الزمن حكراً على نقاشات النخبة، ودوائر السلطة التي توظفه لمزيد من المشروعية على استبدادها وسلطويتها. ويذهب الباحث خلدون حسن النقيب إلى أنها – أي السلطة – حورت هذا المفهوم (المواطنة) وفق أهوائها وتأويلاتها، وحملته حملات سلطوية استبدادية، فصارت المواطنة قائمة على:

- الولاء السياسي للحاكم وليس للدولة، ما حول الشعوب إلى رعايا بلا حقوق ولا واجبات محددة.

- ترسيخ القبيلة والطائفة كمؤسستين لتحقيق المطالب وحماية المكاسب، وأدوات للضغط في ظل غياب

مشاركة حقيقية؟¹²

نخلص إذن، إلى أن المواطنة إحساس ناضج بالانتماء قبل القيام بالعلاقات التي يفترضها هذا الانتماء. فهل التعدديات والأطراف التي تعرفها البلدان العربية وصلت إلى هذا المستوى من النضج، الذي يؤهل الأطراف بعضها البعض على هذا الأساس؟

⁹ - عبد الله النعيم وآخرون: "حقوق الإنسان والخطابات الدينية"، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح 12، القاهرة، طبعة 2006، ص 47

¹⁰ - سامح فوزي: م.س، ص 52

¹¹ - غسان الخالد: "البدوقراطية قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية"، منتدى المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، 2012، ص 114

¹² - خلدون حسن النقيب: "آراء في فكر التخلف: العرب والغرب في ظل العولمة"، دار الساقي بيروت، طبعة 2002، ص 44

ثانياً: مواطنة بلدان ما بعد الثورة

في الوقت الذي احتدم النقاش في الغرب حول اتجاهات المواطنة ما بين اتجاه ينتصر للمواطنة على مستوى الدولة الوطنية، وآخر يطرحها على مستوى العالم كله (الدولة العالمية)، ما يزال النقاش حولها في البلدان العربية يجابه بمشاكل وعثرات كثيرة، كانت إحدى أبرز تجلياتها النصوص الدستورية والقانونية التي أنتجت بعد الثورات العربية.

يفرض كل هذا ما على القوى السياسية والمؤسسات المدنية إيلاء اهتمام خاص بموضوع المواطنة، كشرط من شروط قيام الديمقراطية، لا يقل في أهميته عن باقي الشروط من مثل الانتخابات والبرلمان والحكومات المنتخبة إلخ.

في ظل نتائج الانتخابات التي أفزرت وصول التيارات الإسلامية إلى السلطة في أكثر من بلد عربي، ينبغي ألا تكون لنا جرعة تفاؤلية أكثر في مسألة المواطنة، بناء على الفكر الشمولي لهذه التيارات الدينية السياسية، أضف إلى ذلك غلبة الموروث الديني الذي لم تشكل معه هذه التيارات قطيعة ابستمولوجية، وهو ما قد يشكل نقلة نوعية في الفهم السياسي لمفهوم الدولة، وبالتالي لمفهوم المواطنة والارتقاء وفق هذه النقطة النوعية بالفرد من الرعاية إلى المواطنة.

إذا كانت الفرصة التاريخية الاستثنائية التي صنعتها الثورة سانحة لبناء دولة المواطنة، فعلى الثوار ألا يتنازلوا عن هذا المطلب باعتباره الركيزة الأساسية في النظام الديمقراطي، الذي يعد هدفاً من أهداف الثورة، فلا ديمقراطية حقيقية بدون مواطنين بمعنى الكلمة، يمارسونها وينظمون على أساسها علاقاتهم مع بعضهم بعض من جهة، وعلاقاتهم مع الدولة وباقي مؤسساتها من جهة أخرى.

هذا، ويجب على الجماعات التعددية التخلي على الولاءات الأولية - كما يطلق عليه كليفوردي غيرتز - التي ربما كانت تستند إلى الدين أو اللغة أو العرق أو الانتماء أو العرق أو الروابط الدموية المفترضة... لأن التشبث بها يفضي إلى نتائج وعكسية على الأمد المتوسط والطويل، فحينما يدعو بعض دعاة الإسلام السياسي إلى إحلال الرابطة الدينية محل الرابطة الوطنية، نكون أمام تهديد حقيقي للمواطنة؛ حيث يصبح المسلم السنغافوري أو التركي أقرب إلى المسلم المصري من المسيحي المصري داخل نفس الدولة.¹³

ويجب على تلك الجماعات أن تدرك بأن مفهوم المواطنة لا ينفي التعددية، ولكنه يشجع تواجدها المتفاعل الخلاق، تحت ما تفرضه المواطنة من انتماء مدني جامع لكل يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات

¹³ - سيد إسماعيل ضيف الله: "الإسلام والديمقراطية"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، طبعة 2004، ص 20

والفرص والامتيازات، فالتعددية آلية للارتقاء الفردي والجمعي إلى المواطن. يتراجع الخوف في إطار المواطنة على الجماعات المتمسمة بتمايزاتها الثقافية؛ أي أن الآخر يكف عن أن يكون استفزازا للهوية المحفوظة بالحرية.¹⁴

إن تغييب فكرة المواطنة يؤدي إلى غياب فكرة الاندماج، وفي هذا السياق يقول وجيه كوثراني: "إن غياب أو تغييب فكرة المواطنة على مستوى الانتماء إلى دولة ووطن ومجتمع، يؤدي إلى غياب فكرة الاندماج الوطني، وبالتالي غياب أو تغييب الثقافة المدنية واستحالة تكون مجتمع".¹⁵

المحور الثالث: واقع وآفاق الديمقراطية ما بعد الثورة

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، وتشكل بواكر نظام عالمي جديد معولم، برز إلى واجهة النقاش قضايا الديمقراطية في العالم العربي، بعدما عمت الموجة الثانية للديمقراطية أوروبا الشرقية، والموجة الثالثة أمريكا اللاتينية وبعض الدول الأفريقية.

لكن نقاش المسألة الديمقراطية بالعالم العربي كان بدون نتائج تذكر، والدليل جلي في تأخر الفعل الديمقراطي بهذه البلدان، وذلك لعدة عوامل منها ما له علاقة بالأنظمة السلطوية القائمة، ومنها ما يتصل بالمتقنين والنخبة التي تخوض في الموضوع، وقبلهما عوامل ترتبط بالدين والثقافة.

إن مقولة "الديمقراطية لا تنزل هبة من السماء" حقيقة وعت بها الشعوب العربية حين وصلت إلى الأفق المسدود، ما حركها للدود عن كل السبل المفضية لتحقيق هذه الغاية، وهو ما تأتي لها من خلال هذه الثورات التي أعادت الحياة إلى رقعة جغرافية كبيرة من العالم، دخلت في سبات عميق لقرون من الزمن؛ لكن السؤال الذي أثير وما يزال يثار حول علاقة الثورة بالديمقراطية؟ وهل غياب الديمقراطية سبب يؤدي إلى الثورة؟ وهل تؤدي الثورات إلى ديمقراطيات؟ ثم ألا تشكل تيارات الإسلام السياسي - الحاكمة في أكثر من دولة - تهديدا على الديمقراطية لكونها تنزح إلى الشورى كبديل عن الديمقراطية؟

أولاً: ديمقراطية حقيقة أم لعبة توازنات

أعادت الثورات العربية إلى الواجهة الخطاب المشكك في قدرة العرب على الالتحاق ببنادي الديمقراطية، ونجاح تجربة الانتقال الديمقراطي في العالم العربي. فصرنا نسمع عن "المأزق الديمقراطي" و"الديمقراطية

¹⁴ - سيد إسماعيل ضيف الله: م س، ص 54

¹⁵ - وجيه كوثراني: "هويات فائضة.. مواطنة منقوصة"، دار الطليعة، بيروت، طبعة 2004، ص 11

المنقوصة" و"الإمكان الديمقراطي" و"الاقتدار الديمقراطي"... وغيرها من الأقوال التي تنزع عن الشعوب العربية أي قدرة على تحقيق الذات والعيش بحرية وكرامة كأصل في البشرية.

لا شك أن ما شهده العالم العربي منذ قيام الثورات، يكشف عن نزوع نحو الديمقراطية في أكثر من مشهد وموقف؛ منها طريقة اتخاذ القرارات في ميادين وساحات التغيير وإجراء الانتخابات وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن الديمقراطية شكل (انتخابات، فصل للسلط، مبادئ وقواعد للحكم، حكم أغلبية...) وجوهر (حرية، مساواة، حقوق...)،¹⁶ ولا يمكن الاستعاضة بأحدهما عن الآخر، فقد كانت الأنظمة الاستبدادية تمارس بعض شكليات الديمقراطية، لكن لم تكن في يوم من الأيام أنظمة ديمقراطية حقيقية.

لن نخوض في هذا المقام في تعاريف وتحديدات الديمقراطية، بل نكتفي بتلخيص المفكر جورج طرابيشي للديمقراطية بالقول: "أن يقرن الفرد سلوكه بين الرغبة في الحرية والانتماء إلى ثقافة والإحالة إلى العقل". أما الراحل محمد عابد الجابري، فيحدد في كتاباته عدة مداخل لتعريف الديمقراطية؛ حيث يمكن تعريفها بمضمونها المتمثل في ضمان سيادة الشعب، أو بمسئريتها المتمثلة في ضمان حرية الحوار والنقاش السياسي بين مختلف القوى والفعاليات، أو بأدائها المتمثلة في مأسسة عدم اليقين السياسي.

بعيدا عن هذا السجال، نقول إن التحدي اليوم أمام دول ما بعد الثورة هو إقامة أنظمة ديمقراطية حقيقية، وليس ديمقراطية الظروف والسياقات التي لا تعدو أن تزول بانقضاء ظروفها. إن التعاطي مع النظام الديمقراطي المتطور كظاهرة اجتماعية جاهزة وقائمة، سوف يمكن من تسليط الضوء على إشكالية التأسيس الديمقراطي من زاوية الفرق بين تأسيس الديمقراطية من جهة، أي عملية جرت وخلفها النظام ورائه، وعملية إعادة إنتاج نظام ديمقراطي من جهة أخرى، أي مقومات إعادة إنتاج النظام لذاته، وهذا يشمل تطوره في إطار الظاهرة نفسها، بعد أن نضجت كنظام.¹⁷

والتحدي أمام الشعوب الثائرة الآن هو التأسيس لأنظمة ديمقراطية في بلدانها، وتكريس مبادئ الحكم الديمقراطي، والإجابة عن سؤال كيف سنحكم؟ أي وضع قواعد اللعبة الديمقراطية والتوافق حولها، وليس من سيحكم؟ وذلك لأن الديمقراطية تعيد إنتاجها لذاتها متى صارت مقومات النظام متينة ومأسسة.

إن تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي رهين ببروز قيادة ديمقراطية تقدر المسؤولية وترتقي إلى مستواها، وتتلقى بعنصر العمل الجماعي، والمشاركة مع الآخرين والتواصل معهم، والتخلي عن عقلية الإقصاء

¹⁶ - غسان الخالد: م، ص، ص 110

¹⁷ - عزمي بشارة: "في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة 2007، ص 19

أبدي ثابت لأنه من صنع الله، والثانية الديمقراطية نسبية متحولة لأنها من صنع المعاش البشري، فإذا تعارض الطرفان انحسم التعارض لصالح الله، لا لصالح الشعب، وانقل الحوار قطعياً معلنين بذلك ولادة الدولة المدنية.

على هذا الأساس، يصعب الحديث عن التأسيس للديمقراطية في ظل تيارات الإسلام السياسي،²² ونقصد جوهر الديمقراطية. أما الجانب الشكلي فيها، فقد كان في ظل الأنظمة السابقة، وهو ما انعكس على شعار الديمقراطية، فصارت في ذهن الكثيرين من عامة الشعب لا تزيد عن إجراء انتخابات نزيهة، وقيام برلمانات كاملة الصلاحيات، واستقلالية السلطات الثلاث، وتبادل للسلطة، وهذا فهم محدود للديمقراطية كأداة تنظيمية.

في حين اللحظة التاريخية تستوجب التأسيس لجوهر الديمقراطية (حقوق، حريات، مساواة، إرساء قواعد الحكم...)؛ لأن هذا التأسيس يسمح بإعادة إنتاج الديمقراطية من دون ديمقراطيين، لأن الديمقراطية في مرحلة إعادة إنتاج ذاتها تصمد وتتطور بغض النظر عن قيم الشخصيات التي تدير دفة الحكم. وتقرض مرحلة إعادة إنتاج الديمقراطية لذاتها أن قواعد وأسس للحكم قد أرسيت، وقد نشأ لها حراس في القضاء والصحافة والأكاديمية، وهذا هو التحدي المفروض اليوم أمام الإسلاميين والذي يبدو عصياً عن التحقق في ظل تمسكهم بديمقراطية الشكل.

خاتمة:

إن التفاؤل بالثورات العربية والأمل في المستقبل لن يثبينا من الخوف على التجربة الديمقراطية من الإجهاض، فالعالم العربي تعود على مسخ المصطلحات وتحويلها إلى ضدها.

فباسم القومية العربية والوحدة العربية، تفرق العرب حتى أصبح المواطن في بلد عربي يواجه من العراقيل والصعوبات في الأقطار العربية الأخرى ما لا يواجهه في بلدان غير عربية؛ فيهاجر إلى أوروبا وأمريكا حيث يجد الكرامة وفرص العمل والحرية.

وباسم الاشتراكية وتوزيع ثروات الأمة وتأميم مواردها، ازداد الأغنياء غنى وازداد الفقراء فقراً.

وباسم ثورة الشعب وحرية امتلأت السجون بأفراد الشعب، وأصبح أمن الدولة هو الهاجس الأول والهدف الأسمى.

²² في مصر اغتال الإخوان مسار الانتقال الديمقراطي يوم فرضوا دستوراً إخوانياً على عموم المصريين، محولين الأقباط والليبراليين واليساريين إلى أهل ذمة ومواطنين من الدرجة الثانية، وقسموا الصف الثوري بعد أن وصل محمد مرسي إلى منصب الرئاسة بفضل مساندة الليبراليين واليساريين، فلولا مساندة هؤلاء لما تحصل مرسي على المليون صوت التي رجحت كفته أمام منافسه أحمد شفيق... محمد الحداد: "إما الانتقال الديمقراطي وإما الفوضى... غير الخلافة"، جريدة الحياة اللندنية، بتاريخ 3 فبراير 2013

وباسم الإسلام، ظلمنا النساء والأقليات وظلم بعضنا البعض، واتخذ العنف والقتل وسيلة لنا مبتعدين الرسالة الإلهية "من يقتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا" و أيضا "يا أيها الناس إنها خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم".



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية
ص.ب : 10569
هاتف: 00212537779954
فاكس: 00212537778827
info@mominoun.com
www.mominoun.com